المحاضرة الرابعة
النظام السياسي الاستعماري الأوروبي
في القارة الأمريكية

أولاً- الإدارة الإسبانية (إدارة الهند الغربية):

أعلن تاج قشتالة للملوك والدول امتلاكه للعالم الجديد في سنة ١٥١٩ استناداً إلى منحة الكرسي البابوي وإلى الحقوق الأخرى، وبشكل يجعل من هذا التاج صاحباً للهند الغربية، وللجزر والقارات الموجودة في البحر المحيط، سواء التي اكتشفت أو التي ستكتشف فيما بعد وجاء عصر الاستعمار بعد عصر الغزو، أي عصر الاستغلال لإتمام عملية الفتح، والوصول بالوسيلة إلى الهدف. ولم يكن الإسبانيون مستعدين في هذا الوقت لإدارة إمبراطورية شاسعة، وبهذه الطريقة، ولكنهم تمكنوا رغم ذلك من حكمها وإدارتها، بالسيف والنهب وبالقتل، وبغيرها من الوسائل التي كانت سهلة، وأسهل بكثير من إدارة وحكم شعوب غلبت على أمرها.

ولم يتورع الإسبانيون من اتخاذ أي وسيلة للوصول إلى أهدافهم البدائية، والتي كانت تتلخص في الحصول على الذهب وشحنه في السفن. ولم يتردد الحكام الإسبان الأوائل، قانوناً أو فعلاً، أمام وخز ضمائرهم، بل كانوا يعملون، ويعملون لأنفسهم إن لم يكونوا يعملون من أجل الملك. فكانوا يقسمون الكنوز بين الجنود، ويقسمون الأرض بين الضباط وإذا قاموا بأي مجهود للإدارة، فإن هذا المجهود لم يزد عن كونه نقل نظم إسبانيا إلى أمريكا كما هي، فكانوا يعينون القضاة والقادة، كما لو كانوا في الجزيرة الخضراء أو في قادس. وحلّت السلطة الملكية مع الزمن محل أهواء الإقطاعيين والغزاة، وإن كانت العملية قد تمت على مراحل، وأنشأت هذه السلطة الملكية حكومة مباشرة، كما كانت تباشرها من إسبانيا، وتنفذ تعليماتها في العالم الجديد.

١-الهيئة المركزية (السلطة التشريعية):

أ- المجلس الملكي للهند:

واصل الملوك الإسبان جهودهم الكبرى ليخضعوا العالم الجديد لسلطتهم المطلقة والمركزية الملكية. التاج نفسه يملك الهند وقشتالة: لذا يجب أن تتشابه القوانين ونظام الحكم ما أمكن التشابه. أنشئ في الهند الغربية تدريجياً جهاز كامل من المؤسسات.

أنشأ **مجلس الهند** إلى جانب المجالس الملكية الأخرى(كمجلس قشتالة ومجلس أرغونه، ومجلس الحرب...). تم إنشاءه عام ١٥١١ من قِبل الملك فرديناند الكاثوليكي، وأخذ شكله التنظيمي النهائي في عهد خليفته شارل الأول عام ١٥٢٤ بعد ثلاثة عشر من إنشاءه. وكان عبارة عن وزارة فريدة من نوعها، تمارس سيطرتها القضائية والتشريعية على جميع شؤون المستعمرات الإسبانية في القارة الأمريكية، والتي شملت الشؤون المدنية والكنسية والعسكرية والتجارية.

وحلَّ هذا المجلس محل المراقبة العامة لشؤون الهند والتي كانت قد أنشأت بسرعة بعد رحيل كولومبس الأولي للعالم الجديد. وكان هذا المجلس يخضع لمستشار أعلى لشؤون الهند، وكان يعد القوانين، ويعتبر محكمة استئناف، ويتدخل في كل قرارات الكنيسة المتعلقة بالعالم الجديد. فكانت له في واقع الأمر جميع السلطات التشريعية والقضائية وحتى الدينية. وكان موقع هذا المجلس في مدريد، وباستثناء الملك، لا أحد يحق له التدخل في مداولات أو قرارات مستشاري هذا المجلس

تألف مجلس الهند من عدد من الشخصيات المهمة، كثير منهم تولى مناصب مهمة في المستعمرات الأمريكية. وكانت القوانين واللوائح المعدة من قبل هذا المجلس، والتي ينبغي تطبيقها، يجب أن تحصل أولاً على موافقة الملك ومن ثم موافقة ثلثي الأعضاء في هذا المجلس.

وكان من مهام هذا المجلس أيضاً اختيار المرشحين للوظائف المدنية والكنسية في المستعمرات، وتأمين أكبر قدر من الضمان للسير السلس لجميع المسؤوليات في المستعمرات. كما تولى هذا المجلس مهمة الاطلاع على التقارير العامة والسرية الخاصة بسير العمل في المستعمرات.

ب- غرفة تجارة الهند:

منذ عام ١٥٠٣، تأسست في اشبيلية غرفة تجارة الهند التي أشرفت على كل تجارة الهند وسهرت بصورة خاصة على جمع النصيب الملكي، الذي حدد بعشرين بالمائة من قيمة المعادن الثمينة. وسلمت القباطنة إيصالات بهذه الضريبة.

وفي عام ١٧٦٨ نُقل مقر غرفة التجارة إلى قادش، ثم تم إلغاؤها عام ١٧٩١ نتيجة تحرير التجارة في الموانئ الإسبانية عام ١٧٧٨.

وكان الهدف من إنشاءها تنفيذ القوانين ذات الصلة بالتجارة مع المستعمرات في القارة الأمريكية، حيث كانت تسجل السفن الداخلة والخارجة من إسبانية، وتحكم في المنازعات التجارية والجنائية المختلفة والتي تنشأ بين التجار في المستعمرات وتجار البلد الأم، وكان من حقها التدخل في حال أن الجرم تم ارتكابه في المستعمرات أو في طريق العودة أو الذهاب من وإلى المستعمرات

وتعهدت مكتباً لقيادة السفن ومدرسة ملاحة كانت موضوع إعجاب عام، وعالماً فلكياً لوضع الخرائط. وصدر تحت إشرافها **كتاب فن الملاحة** الذي ألفه **بيدرو دي مدينا** ووافق عليه الربان الأكبر **دي لا كازا** ونقل إلى الإيطالية والفرنسية والفلمنكية والإنكليزية وبات كتاباً مدرسياً طيلة قرن كامل. ومنذ عام ١٥٣٥ عينت قاضياً يمثلها في قادش، بسبب حاجز سان لوكار الصخري الذي حال دون وصول السفن الكبرى إلى اشبيلية، لكن اشبيلية احتفظت لنفسها بالرقابة.

قنصلية الهند:

تم إنشاؤها عام ١٥٤٣ في اشبيلية، ونقلت أسوة بغرفة تجارة الهند إلى قادش عام ١٧١٨. وتألفت هذه القنصلية من ثلاثة أعضاء من غير المحامين، يتم انتخابهم سنوياً من قبل جمعية نقابة العاملين في مجال الشحن بين إسبانيا والمستعمرات الأمريكية، ولم يسمح للمحامين بالترافع أمام هذه القنصلية. وكان القناصل يحاولون حل المشاكل بين العاملين بالشحن بسرعة ومنطقية وبشكل إنساني واستناداً للقوانين. وكانت أحكامهم شفهية. وبشكل عام كانت مهمة هذه القنصلية فظ النزاع بين التجار العاملين بمجال الشحن بين إسبانيا ومستعمراتها في الهند.

٢- السلطة التنفيذية:

إن المهمة الرسمية التي كلف بها الحكام العسكريون في البداية كانت الاستعمار، فقد شرع الإسبان منذ بداية الغزو في تشييد القرى والبلدان. وأدارت الحكومة الإسبانية، التي كان لها إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس من المدن والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، بسياسة الحكم المطلق حيث أنابت عنها في العالم الجديد أولاً حكاماً عسكريين، ثم نواباً للملك، ثم قادة من العامة بعد ذلك. وكان الحكام العسكريين غالباً ما يدفعون تكاليف الحملة الغازية مقابل جزء من الثروات

والأراضي في الأقاليم التي كانوا يخضعونها باسم الملك. وكانت الأقاليم التي يديرها الحكام تقسم إلى أحياء، كل حي يديره قاضي.

أما السلطة التنفيذية فقد نظمت في العالم الجديد على أساس حكم "**الأنتيمانتو**" أو حكم البلديات المنتشر في قشتالة، وكان هذا النظام يتلخص في إنشاء مجلس خاص في كل إقليم، يتشكل من ثلاثة أو أربعة مسؤولين، ويجتمع في أول الأمر كمحكمة، ثم أصبح يجتمع بعد ذلك كمجلس. وكان الحاكم هو الذي يرأسه ويستشيره. وفي أعلى القمة نجد نائب الملك، أو بمعنى أدق، نائبي الملك. الأول في المكسيك، والثاني في ليما، وكان كل منهما يسيطر على نصف العالم الجديد، بخلاف الأنتيل، وهافانا، التي كانت لها قيادة عامة خاصة بها.

أ- **التقسيمات الإدارية:**

استطاعت الإمبراطورية الاسبانية، إنشاء نظام مركزي موحد تابع للعرش الاسباني مباشرة و تمكنت من خلاله التحكم بكافة المقدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث وضعت نظاماً بسيطاً في ظاهره ومعقداً في واقعه يقوم على تمركز السلطة في المستعمرات بيد أشخاص يختارهم العرش الاسباني ويتبعون بولائهم للملك مباشرة .

- **نيابة الملك (La Vice-Royauté):**

منذ منتصف القرن السادس عشر قسمت الإمبراطورية الاسبانية مستعمراتها في أمريكا اللاتينية إلى ولايتين كبيرتين دعيت كل واحدة باسم نيابة الملك شملت **الأولى:** المكسيك(١٥٣٥) وعرفت باسم **اسبانية الجديدة .والثانية:** شملت ما تبقى من المناطق وسميت **نيابة ليما**(١٥٤٥) نسبة إلى عاصمة البيرو، وجعلت على رأس كل ولاية حاكماً يسمى نائب الملك، كما قسمت كل ولاية إلى عدة ممالك ومقاطعات عسكرية. ومع بداية القرن الثامن عشر، ونتيجة لتوسع الإمبراطورية وامتدادها الواسع ورغبة منها في إحكام السيطرة أكثر على المستعمرات، أنشأت الإمبراطورية الاسبانية ولاية جديدة دعيت باسم **غرناطة الجديدة** (١٧٣٩). وفي أواخر القرن الثامن عشر أنشئت ولاية رابعة دعيت باسم **ريو دي بلاتا** (١٧٧٦).

ومن الملاحظ أن جميع دول أمريكا اللاتينية كانت تحكمهم (ليما) لوقت طويل أكثر من الفترة التي تبدأ من الاستقلال إلى اليوم.

- **الممالك ودور القيادة الحربية العامة:**

لقد أقيمت في العالم الجديد نظم حكم سياسية شبيهة بالبلاد الأم، فأنشئت الممالك التي يحكمها ملوك محليون وكلاء للملك (كانت هناك ستة ممالك محلية من أهمها مملكة غرناطة الجديدة التي تألفت من كولومبيا وبوغوتا، ومملكة ريو دي بلاتا مع بوينس إيرس).

كما استحدثت إلى جانب الممالك الرئيسية أربع دور للقيادة الحربية العامة، وهي كوبا وجواتيمالا اللتان كانتا تقعان تحت السلطة القضائية للمكسيك، أما فنزويلا فكانت تقع تحت السلطة القضائية لـ(ليما) أولاً ثم لـ(بوغوتا) بعد ذلك، وبالنسبة لشيلي فإنها كانت تقع تحت السلطة القضائية لـ(ليما).

- **المحاكم العليا الملكية (audiencia):**

تم تأسيسها على غرار المحاكم العليا في الوطن الأم وكانت مهمتها القيام بأعمال إدارية مهمة إلى جانب أعمالها القضائية ومراقبتها الملوك المحليين في ممالكهم. ويشكل هيئة المحكمة الملكية ثمانية من القضاة بالإضافة إلى العمداء الذين كانوا يساعدون ويتشاورون ويراقبون السلطات السياسية. والمحكمة التي كانت تقع في مدينة رئيسية لولاية من الولايات، كانت تتولى مهام الحكم حينما يتوفى نائب الملك أو حين يتم عزله، بمعنى أنها كانت تمارس منصبه إلى أن يصار إلى تعيين بديلاً عنه.

كانت هذه المحاكم مسؤولة عن اختيار وتعيين الموظفين المسؤولين عن القضاء، وممارسة نوع من الرقابة على مجالس البلديات والقناصل والحكام ونواب الملك. كما يحق لها التدخل في النزاعات القائمة بين المحاكم المدنية والكنسية. وكان لنائب الملك الحق في ترأس المحكمة العليا، ولكن لا يحق له التصويت على قراراتها، وفي حال غيابه يحل محله العضو المنتخب، وقد كان لنائب الملك في بداية الاستعمار حق التصويت.

كانت جلسات الاستماع التي تجريها هذه المحكمة بمثابة حاجز أمام استبداد نواب الملك، لأنها كانت تنظر في الطعون المقدمة ضد قراراتهم إضافة إلى قرارات رجال الشرطة والحكومة،

ويمكن للمحكمة في حالات تدخل الحكومة أو نائب الملك في شؤونها اللجوء إلى المجلس الأعلى للهند لفظ النزاع.

وبسبب حساسية وأهمية مراكز المسؤولين في هذه المحاكم فقد فرضت عليهم مجموعة من المحظورات، على سبيل المثال، عدم الزواج إلا بإذن خاص، وعدم تبديل أماكن سكنهم، أو حضور حفلات الزفاف والولائم والمآتم، أو إقامة علاقة صداقة مع شخصيات لها وزنها في المجتمع أو أصحاب النفوذ أو الأغنياء، إضافة إلى منعهم من ممارسة أو رعاية الأعمال التجارية.

وتعد محكمة (**سانتو دومينيغو**) التي شيدت عام ١٥٢٤ أول محكمة في العالم الجديد، ثم أنشئ بعد ذلك بفترة ثلاث عشرة محكمة أخرى في كل من المكسيك وجواد الاخارا وجواتيمالا وبنما وكوبا وبوجوتا وكيتو وكاراكاس وليما وكوثكو وسانتياجو دي شيلي وتشاراكاس وتشوكياكا وبوينيس إيرس.

- **المجالس المحلية (Cabildos):**

وتعود أصول هذه المجالس إلى إسبانيا حيث كانت مستخدمة في أماكن كثيرة من شبه الجزيرة الإيبيرية. وتعد إحدى أهم المؤسسات الإسبانية في أمريكا، وأكثرها جدارة بالدراسة، على الرغم من سوء نية الرجال الذين شغلوا مناصب أعضاء في هذه المجالس والتضارب في المصالح بينهم وبين من يمثلوهم، وتعود أهمية هذه المجالس إلى أنها المؤسسات الوحيدة التي لا يشترط لأعضائها أن يكونوا قد ولدوا في إسبانيا، ويمكن أن تضم عدد من السكان المحليين، حيث يمارسون وظيفتهم كممثلين للشعب. وقد أعطت هذه المجالس بداية لولادة حرية المواطنين، حيث أنشئت من أجلهم.

تفاوت عدد أعضاء هذه المجالس تبعاً لحجم المنطقة التي يمثلوها، وتراوحوا مابين ٦-١٢ عضو (مراقب)، يضاف إليهم قاضيان محليان، يتم انتخابهم سنوياً في مقر المنطقة أو الإقليم. وينبغي من حيث المبدأ أن يكون المرشحين من أصحاب المكانة الرفيعة في المجتمع.

والهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس هو إدارة المصالح القضائية والمدنية والجنائية والمحلية للمنطقة التي يمثلونها. وكانت هذه المجالس مسؤولة عن الشؤون المحلية بشكل عام، إضافة إلى إشرافها على عمليات تطوير المجتمع (صيانة الطرقات، تطوير عمليات الصرف الصحي، رعاية شؤون الأطفال الأيتام والمشردين).

ولكن للأسف، ونتيجة تفاوت المسافة بين المناطق الأمريكية ومراكز الحكم، فقد تعرضت هذه المجالس للفساد وطغت عليها المصالح الشخصية وتفشت الرشوة بشكل واضح بين أعضائها وأصبح من السهل شراء مناصب الأعضاء في هذه المجالس بسهولة، مما أدى لفقدانها لأهميتها في المجتمع المحلي.

ب-مجلس الحكم:

وهو يمثل دور السلطة التنفيذية، وتألفت بشكل عام من نائب الملك أو القائد العام، ورئيس وأربعة مستمعين يعدون القرارات، يجتمع في أول الأمر كمحكمة، ثم أصبح يجتمع بعد ذلك كمجلس. أنشئ المجلس الأول في اسبانيولا في السنة ١٥١١، وأنشئ مجلس ثاني في مكسيكو في السنة ١٥٢٧؛ وثالث في بنما في السنة ١٥٣٦؛ ورابع في ليما في السنة ١٥٤٤. وعين إلى جانب المجلس ضابط عام يتولى قيادة الجيوش ويؤمن الدفاع ويسهر على تنفيذ القوانين والقرارات القضائية والإدارية. وقسم نطاق صلاحية المجلس أو الضابطية العامة إلى حكومات يتولى السلطة فيها الحكام، وقسمت الحكومات إلى محاكم يتولى السلطة فيها القضاة؛ وقسمت المحاكم إلى محاكم بلدية يرأسها قضاة عظام. وفرض على ذوي الامتيازات حلف اليمين واعتبروا، هم أيضاً، موظفين ملكيين.

ج-نائب الملك :

كانت هناك شخصية واحدة، هي نائب الملك، يعينها الملك، وتمثله وتهيمن على شؤون الحرب والسلم والأرواح، وكان نائب الملك يعين كبار الموظفين، ويشرف على الاقتصاد والمالية، ويلاحظ الكنيسة، أو يراقبها. كان أول نائب للملك **(أنطونيو دي مندوزا)**، مركيز موندخار والذي عين في السنة ١٥٢٩ ووصل إلى مكسيكو في السنة ١٥٣٥. ثم عين نائب ملك آخر في ليما في السنة ١٥٤٢.

كل نائب ملك يتم تسميته من قبل العرش الملكي يتوجب عليه التوجه مباشرة إلى نيابته في أمريكا وبدون مرافقة عائلته أو زوجته، ويتوجب عليه، حسب مرسوم تعيينه، نشر الديانة الكاثوليكية وإدارة شؤون نيابته، ويحكم ويشرف على شؤون القضاء، وخلال الحرب يكون هو القائد العام للقوات البرية والبحرية، كما يجب أن تطاع أوامره كما لو أنها صادرة عن الملك ذاته. ولكن في

الواقع كانت سلطته تتقلص وتصبح أقل بكثير مما منحه الملك وأحياناً كثيرة تتجاوز الصلاحيات الممنوحة له من قبل الإدارة الأم. ومع قرب نهاية الحكم الإسباني، ومع وجود عدد من الملوك الإسبان والذين أثبتوا عدم كفاءتهم في إدارة شؤون البلاد والمستعمرات، نستطيع أن نحدد عدد من الطغاة والانتهازيين الذين استغلوا مناصبهم وتسلطوا في دوائرهم ومناطقهم.

وبشكل عام كانت سلطات واختصاصات نائب الملك محدودة، خاصة وأن البلاط كان يخشاه، فقيد تعيينه بمدة ثلاث سنوات، وأجبره بعدها على البقاء في المستعمرة لمدة ستة أشهر، حتى يسمح لكل من يعارضه أو يطالبه بشيء، أن يتقدم ضده بما يرغب. وفي نفس الوقت أعطى الملك لأعضاء المجالس حق مخاطبة البلاط رأساً. وخضع نائب الملك في نهاية فترة إدارته إلى تقييم شامل لعمله في كافة المجالات أمام محكمة خاصة تسمى محكمة الإقامة. وقد تراوح راتب نائب الملك مابين ٤٠ و٦٠ ألف بيزيتا سنوياً. أما في المستعمرات الأقل شأناً كان يتم تعيين قادة عاميين يحلون محل نائب الملك في تمثيل السلطة الإسبانية.

د- الحكام والمديرين:

وكان الملك يقوم أيضاً بتعيين الحكام والمديرين، والذين كانوا يطالبون بعدم ممارسة أي نوع من الأعمال إلى جانب مناصبهم، وعدم قبول الرشوة من مرؤوسيهم، وأيضاً معاملة الهنود معاملة حسنة، كما يتوجب عليهم دفع مبلغ من المال قبل توليهم منصبهم، وهو نوع من الضمانة لتنفيذ التعليمات الواردة في خطاب تعيينهم، وكانوا يستعيدون هذه الضمانة في نهاية فترة حكمهم وبعد الخضوع لمحكمة الإقامة.

وتم تعيين هؤلاء الحكام ليحلوا محل رؤساء البلديات الذين كانوا من القادة العسكريين في المرحلة الأولى من الاستعمار، والذين كانوا يديرون العمليات العسكرية على الأرض، ويمارسون السلطة الإدارية والمالية، والأشغال العامة، وإنشاء المدن. وقد طلب من هؤلاء الحكام والمديرين، أسوة بنواب الملك، نشر الديانة الكاثوليكية والأخلاق الحسنة في مقاطعاتهم.

هـ- الزوار والمفتشين ومحاكم الإقامة:

لأن التاج كان يغار على سلطته ويخاف من أن يحاول ممثليه الاستقلال يوماً ما، لذلك فإنه كان يرسل زواراً ومفتشين، كان من الواضح أن مهمتهم هي العمل على تحقيق أفضل إدارة، ولكنهم في الحقيقة كانوا أعيناً وآذاناً للملك. حيث إنهم كانوا يقومون بالتفتيش على مختلف أقاليم الإمبراطورية، وكانوا يتبعون للملك مباشرة.

وكانوا مثل غيرهم من الممثلين الملكيين، يتوجب عليهم دفع ضمانة، وعدم الزواج أو الدخول في شراكة في مقر إقامتهم. وتمثلت مهمتهم الرئيسية في الحكم في المنازعات الجنائية والمدنية والتي قد تنشأ في المقاطعات المحلية. بشرط ألا تخالف هذه الأحكام تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. كما تم إخضاع الهنود لسلطتهم وتجلت مهمة المندوبين بما يخص الهنود بالحفاظ على تقاليدهم وعاداتهم والإشراف على عملهم، وتحديد الأجور المناسبة لهم مقابل عملهم بالأرض التابعة لهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت الأوامر بأنه في نهاية التفتيش الإداري يخضع نائب الملك وباقي سلطاته لتفتيشهم، وهذا ما يعرف باسم (محكمة الإقامة)، وهو يعني أن يقوم قاض خاص بالتحقيق في العمل الذي قام به نائب الملك أو العامل، وبذلك يتحقق من شرعية أعماله. ولهذا السبب فإنه تم إرسال كولومبس مكبلاً بالأغلال إلى إسبانيا، وذلك حينما خضع لهذا الإجراء. كما اضطر كورتيس لأن ينيخ عنقه لتحقيق قضاة الإقامة عام ١٥٢٦.

ومما سبق، وبشكل خاص بما يتعلق بالمحاكم الملكية العليا، هو دليل على حكمة قوانين الهند، ولكن في الممارسة العملية، لم يكن من الممكن أن تأتي ثمارها كما تمنى المشرعون. فقد حدثت الكثير من التجاوزات وبشكل خاص بما يتعلق بالشخصيات المهمة أو الخطيرة في المستعمرات. فالقانون لم يطبق في الكثير من الحالات إذا كانت متعلقة بهذه الشخصيات. وكما فعل أحد كبار الفاتحين عندما وصله أمر خطي من الملك عندما أطلق مقولة شهيرة أصبحت شعبية بعد فترة قصيرة "**نحن نحترم القانون لكننا لا نطبقه**".

وقد سار هذا النظام بدقة عجيبة، خاصة إذا نظرنا إلى السرعة اللازمة لتقرير الأمور، وإلى اتساع الإمبراطورية، ولكنه كان يتسبب في بعض التضارب بين السلطات، كما تسبب في

بعض الأخطاء الواضحة، وكان أكبر خطأ فيه أنه قد وضِع عن طريق الإسبان، وللإسبانيين. كما كانت أمريكا إحدى المقاطعات الأيبيرية، وكما ولو كانت لا تسكنها ملايين الهنود الحمر.

لقد كان وجود الهنود حقيقة واقعة، وكان من واجب الإسبان أن يحسبوا حساب هؤلاء الملايين، الذين كانت لهم آلهتهم وتقاليدهم وطرق معيشتهم، ولكن أغلب المعمرين الإسبان كانوا لا ينظرون إلى الهنود الحمر إلا نظرتهم إلى المتوحشين آكلي لحوم البشر، نظرتهم إلى شعوب تفضل العيش عراة، شعوب بأكملها من المخادعين الكذابين الخائنين، من السكارى القساة الكسولين، شعوب لا تستحق أن تدخل في المسيحية يوماً من الأيام.

ثانياً- الإدارة البرتغالية في البرازيل:

١- المرحلة الأولى (١٥٣٤-١٥٧٢):

عندما اعتلى الملك يوحنا الثالث عرش البرتغال، أبدى اهتماماً كبيراً بالبرازيل؛ نتيجة تدهور أوضاع البرتغال في الهند، وبعد سماعه لقصص الثروة الخيالية التي حصل عليها الإسبان من مستعمراتهم الأمريكية. لذلك قرر أنه لابد من عمل شيء في البرازيل قبل أن تتمكن

إسبانيا من اختطافها منه؛ فوضع أمامه خريطة لساحل البرازيل، ورسم على الخريطة خطوطاً قسمت الأرض إلى أقسام متساوية تقريباً تكونت من خمس عشرة قسماً، وقام بتوزيع هذه الأقسام على عدد من رجال البلاط ولورثتهم من بعدهم بصفة دائمة ماداموا مظهرين ولائهم له، وكان عليهم أن يرحلوا مباشرة بالسفن المحملة بالجنود والمغامرين لاستيطان الأرض. وكان الدليل الوحيد على ولائهم أن يرسلوا إليه الذهب كما يفعل الإسبان.

وهكذا قسمت البرتغال مستعمراتها في العالم الجديد (البرازيل) إلى خمسة عشر داراً للقيادة الحربية، وكانت تحكم بالوراثة. وكان لكل دار اتصال مباشر بلشبونة، وقد أطلق اسم المتبرعين على النبلاء البرتغال المشهورين الذين كانوا يلقون الحضوة عند الملك والذين انعم عليهم بهذه الدور. ولسوء الحظ فإن العديد منهم لم يسافر أبداً إلى العالم الجديد، نظراً للمساعدة الضئيلة التي تلقوها من قبل التاج. أما الذين سافروا منهم فإنهم سرعان ما تأثروا بالمناخ وقلة المعادن والثروات السهلة التي كانوا يحلمون بالعثور عليها في وقت قصير. كما أن الكثير من المستعمرين تحولوا إلى مجتمعات غير منتجة، وسرعان ما تعرضت جميع الأقاليم التي تمتلكها الدور الحربية لمشكلات إدارية خطيرة باستثناء بعض الأقاليم مثل (باهيا) وسان بيثنتي وبرنامبوكو الأمر الذي أجبر العديد من النبلاء أو المتبرعين على إعلان إفلاسهم.

أمام فشل نظام الدور الحربية، قرر الملك البرتغالي إنشاء نوع من الحكم المباشر للبرازيل فتم إرسال مستشار الملك لويس دي **بريتواي الميدا** حاكماً عاماً لبرازيل، ولكنه وجد أن البرازيل تتألف من مساحة شاسعة من الأراضي لا يستطيع حاكم واحد أن يديرها فقسمها إلى قسمين شمالي وجنوبي، ولكل قسم حاكم يحكمها.

وبعد أربعة سنوات أثبتت هذه الطريقة فشلها فأرسل حاكما البرازيل طلباً إلى العرش في لشبونة طلباً بإعادة توحيد البلاد، واستجاب الملك البرتغالي لطلب الحاكمين وتمت إعادة توحيد البلاد تحت حكومة واحدة تولى رئاستها **لويس دي بريتو** عام ١٥٧٧، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٥٧٨، حيث قتل الملك الإسباني سيباستيان في معركة القصر الكبير في إفريقيا دون أن يترك وريثاً شرعياً له مما أدى في النهاية إلى انتقال العرش البرتغالي إلى فيليب الثاني ملك إسبانية. ومنذ هذا التاريخ أصبحت البرتغال وممتلكاتها في العالم الجديد تحت السيادة الرسمية للعرش الإسباني.

٢-المرحلة الثانية- فترة الحكم الإسباني (١٥٧٢-١٦٤٠):

خلال هذه الفترة أقيم في البرازيل نظام حكم مشابه تماماً لأنظمة الحكم الإسبانية في المستعمرات الأمريكية. فتم تأسيس **مجلس الهند** (مجلس الأراضي الجديدة)عام ١٦٠٤ في لشبونة، ثم أقيم نوع آخر من المجالس في منطقة **باهيا** عاصمة البرازيل. أطلق عليها اسم **ريلاكاو**.

أما الحكومة الإقليمية فإنها استخدمت ما يسمى بالمجالس البلدية والتي سيطر عليها أصحاب الأملاك وكانت هذه المجالس لها سلطات أكبر من المجالس الإدارية في أمريكا الإسبانية. وكان يمثل الحاكم في التقسيمات الفرعية للمقاطعات القائد الأعلى وهو نوع من القضاة أو المأمور القضائي. وبطبيعة الحال فإن الأشخاص اللذين كانوا يتولون هذه المناصب كانوا يتسمون بالطغيان والدكتاتورية.

المرحلة الثالثة- عودة الحكم البرتغالي (١٦٤٠- ١٨٢١)

بعد حصول البرتغال على استقلالها، استعاد ملوكها حقوقهم في المستعمرات، فعاود الملوك إرسال الحكام إلى البرازيل، وعاد النظام البرتغالي إلى سابق عهده. ولكن بدء من عام ١٨٠٧ هربت الأسرة المالكة من لشبونة إلى المستعمرات، وتحولت البرازيل إلى رأس العالم البرتغالي، وشرع الملك يوحنا السادس بالعمل لجعل ريو دي جانيرو عاصمة تستحق هذا المكان، كما قام بإلغاء عدد كبير من القيود المتعلقة باحتكار التجارة وفتح الموانئ والأنهار للتجارة مع كل الأمم.

ثالثاً- الإدارة الإنكليزية في المستعمرات:

لقد اقتبست الولايات الأمريكية، خلال فترة الاستعمار البريطاني لها، كثيرا من أنظمة بريطانيا السياسية، كما أن بريطانيا نفسها استفادت من خبرتها في حكم تلك المستعمرات في تكوين نظام استعماري عام يمكن تطبيقه في مناطقها الاستعمارية الأخرى. وتجدر الملاحظة بأن نظام الحكم الإنجليزي في أمريكا كان أكثر ليونة من أي نظام استعماري في العالم الجديد. من ناحية أخرى، فقد حددت جغرافية ساحل الأطلسي الغربي الموارد الطبيعية للمستعمرات البريطانية فيه، كما

أن هذه الموارد بدورها كانت قد أثرت في التكوين الاقتصادي للمستعمرات بحيث أصبح بالإمكان تقسيمها إلى ثلاث مناطق متمايزة: الشمالية (إنجلترا الجديدة)، الوسطى، والجنوبية.

إن المواثيق التي منحتها بريطانيا (نظام الحكم لتكوين المستعمرات كانت قد أعطت لسكان تلك المستعمرات حكما ذاتيا شبه مستقل عن البلد الأم، ونظرا لبعد المسافة بين البلد الأم والمستعمرات، فقد أهملت بريطانيا تطبيق نظام صارم عليها. وهكذا فقد كان لهذين العاملين أثرهما في أن تتمتع المستعمرات البريطانية بحرية نسبية أكثر منها في أي مستعمرات أخرى في العالم الجديد.

أولاً- أنواع المستعمرات:

هناك ثلاثة أنواع من المستعمرات:

١-**المستعمرات المملوكة:** حيث تنقسم إلى قسمين إما مملوكة من قبل شركة مساهمة، أو من قبل من شخص واحد أو اثنين. لقد كان هناك أربع مستعمرات مملوكة من قبل شركات مساهمة، واثنتان مملوكتان من قبل أشخاص وهما جورجيا ونيويورك.

٢-**مستوطنات المشاركة** (حكم ذاتي): وتختلف هذه عن سابقتها بأن كل مستوطنة كان لها دستورها الخاص الذي يعطي لسكانها حق الإشراف على شؤونها المحلية والسياسية والمالية.

٣-**المستعمرات الملكية:** وقد نشأت هذه بجعل بعض المستعمرات تحت الإشراف المباشر على تلك المستعمرات. إن العقود التي منحها الملك لسكان المستعمرات قد أصبحت دساتير تحكمها، كما أعطت بريطانيا الحق لسكان المستعمرات في أن يبقوا كرعايا لحكومة البلد الأم، وهذا يختلف عما كانت تطبق السلطات الاستعمارية الأخرى في مستعمراتها في الخارج، حيث لم تعتبر هذه السلطات سكان المستعمرات كرعايا للحكومة الأمة كما فعلت بريطانيا.

ثانياً- الحاكم العام، و المجلس التنفيذي، والمجلس العام:

لقد تشابه نظام الحكم في كل المستعمرات البريطانية في أمريكا. مركز الحاكم العام قد بدأ باعتباره رئيسيا تنفيذيا لشركة مساهمة، ولكنه تحول – فيما بعد – إلى مركز سياسي. في

المستعمرات المملوكة كان الحاكم العام يعين من قبل الملك – صاحب المستعمرة ، وفي مستعمرات المشاركة كان الحاكم ينتخب من قبل سكان المستعمرة؛ أما في المستعمرات الملكية فقد كان الحاكم يعين من قبل الملك.

سلطات الحاكم العام كانت تنفيذية: تطبيق القوانين، تعيين موظفي المستعمرة، رئاسة قوة البوليس المحلية، كما كان له حق النقض في الأمور التشريعية. وتجب الملاحظة بأن مركز الحاكم العام في المستعمرات البريطانية كان حرجا، فمع أنه يجب عليه أن يطبق أوامر أولئك الذين عينوه، إلا أنه كان يتقاضى مستحقاته المالية من قبل سكان المستعمرة.

أما المجلس التنفيذي فيشبه في مهماته وطريقة تعيينه تلك الطرق المتبعة مع الحاكم العام، ما عدا ماستشوستس حيث كان المجلس التنفيذي فيها منتخبا من قبل المحكمة العامة.

لم يكن هناك فصل حاسم بين سلطات الحكم الثلاث . لقد كان الحاكم والمجلس التنفيذي يمثلان المحكمة العليا ، وكان المجلس العام يخدم كمجلس أعلى تشريعي. المجلس العام كان منتخبا من قبل السكان، ويفصل تماما عن المجلس التنفيذي. من الملاحظ بأنه كان هناك صراع دائم بين الحاكم وبين المجلس العام، وكان الأخير يتخذ من حقه في الموافقة على الميزانية العامة وسيلة لإجبار الحاكم على بعض المكاسب، وقد جاء هذا أيضا في مستعمرات المشاركة. لقد كانت المجالس العامة تعتبر فرض الضرائب ووضع الميزانية من حقها فقط، وليس للحاكم العام أي شأن بها.

ثالثاً– نظام الانتخاب والتوظيف:

إذا قورنت حقوق الانتخاب في ذلك الوقت بتلك في وقتنا الحاضر. فيمكن القول بأنها كانت صارمة إلى حد كبير، كان المطلب الديني (ضرورة انتماء الفرد إلى كنيسة معينة) سببا في حرمان الكثير من الانتخاب في القرن السابع عشر، ولكنها خفت كثيرا في القرن الثامن عشر. كان حق الانتخاب محظورا فقط في الرجال، ومع ذلك فإن تلك المستعمرات تمتعت بحقوق أكثر حتى من المستعمرات الحيوية فلم يكن لها مثل هذا الحق، بحيث يمكن القول بأن المجالس العامة إنما هي عبارة عن سلطة المجموعة. فالممثلون في هذه المجالس كان يجب أن يكونوا من أصحاب

الإقطاعيات الكبيرة، وهؤلاء كان معظمهم يسكنون في المناطق الساحلية. ولم توجد هناك أحزاب سياسية منظمة، وهكذا فإن مصالح السكان في الداخل كانت تختلف عن مصالح أولئك الإقطاعيين على الساحل، وبالتالي فقد كانت المناطق الداخلية تعارض سياسة هؤلاء الإقطاعيين في كثير من الأحوال كانت المناطق الداخلية تقوم بانتفاضات ضد السلطات الإقطاعية على الساحل، ومن أبرز هذه الأحداث انتفاضة بيكون.

رابعاً- الحكم المحلي:

في المستعمرات الحيوية ، كانت **الكاونتي** تمثل الوحدة الأساسية للحكم المحلي (كما كان الحال في إنجلترا)، ويعتبر البوليس والقضاة المحليين من أكبر موظفي المستعمرة، ويعين هؤلاء في العادة من قبل حاكم الولاية ، كانت كاونتي مقسمة إلى وحدات تسمى كل منها **باريش**. في نيو إنجلند كانت الوحدة الأساسية تسمى قرية وكان لهذه مجلس محلي منتخب هو الذي يقوم بإدارة الشئون المحلية ، وكان هؤلاء يعينون الممثلين في المجالس العامة للمستعمرة أما المستعمرات الوسطى فكانت تطبق مزيجا من النظامين الشمالي والجنوبي، أما القضاة في هذه المستعمرات فكانوا يعينون من قبل الحاكم العام.

القانون البريطاني والتعاليم الدينية كانت هي القانون العام المطبق في المستعمرات. وكانت العقوبات هنا تختلف عنها في إنجلترا، فالجلد والتعليق من الأيدي والحرق بالنار وكرسي الإغراق كانت تقوم مقام السجن أو الإعدام في إنجلترا.

خامساً- المراقبة الاستعمارية

نظرياً كان الغرض من إنشاء المستعمرات هو أن تدر نفعا على الحكومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين الذين يملكونها.

كانت مستعمرات بريطانيا في قارة أمريكا الشمالية أول مستعمرات لتلك الدولة فيما وراء البحار، وعلى هذا فقد كان ينقص الحكومة البريطانية عامل التجربة في إدارة تلك المستعمرات. لقد كانت هناك ثلاثة عوامل لها الأثر الأكبر في تشكيل نظام الحكم البريطاني في المستعمرات،

الصراع المحلي في بريطانيا بين الملك والبرلمان، بين بريطانيا والقارة الأمريكية. هذه العوامل أعطت المستعمرات الأمريكية الفرصة في أن تتمتع بحرية نسبية لتحكم نفسها بنفسها.

بمجيء آل ستيوارت إلى الحكم عام ١٦٦٠ م، فقد وضعت الإدارة الاستعمارية تحت إشراف الملك والمجلس التابع له، ومن ثم قام الملك بتعيين ما يسمى بالمجلس التجاري الذي أصبحت مهمته القيام بتوصيات للملك بخصوص إدارة هذه المستعمرات، وكان البرلمان البريطاني يقوم بوضع التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه التوصيات. وهكذا فقد كان مجلس الملك والبحرية البريطانية وكذلك المحاكم تنظر في قضايا كثيرة تتعلق بتطبيق هذا النظام الإداري، ولقد تعلم سكان المستعمرات أن يتجنبوا كثيرا من هذه القوانين التي كانوا يرون في تطبيقها ضررا على أنفسهم.

سادساً- قوانين البحرية:

لقد وضعت بريطانيا هذه القوانين لتحكم نظام التجارة والبحرية بينها وبين مستعمراتها الأمريكية، تلك القوانين كانت تؤكد المصالح البريطانية أولا. من أهم هذه القوانين كان قانون عام ١٦٦٠، وقد كان الغرض منه حظر نقل البضائع داخل الإمبراطورية على السفن البريطانية فقط ، حيث تطّلب هذا القانون بأن البضائع المتبادلة يجب أن تنقل على سفن معينة من البضائع التي لا يسمح بيعها إلا داخل الإمبراطورية البريطانية مثل: السكر، التبغ، القطن، الأخشاب. وفيما بعد أضيف إلى القائمة: الأرز، الفراء، الحديد. وحتى يمكن إفادة المستعمرات فقد حرمت زراعة التبغ داخل بريطانيا أو استيراده من بلد آخر.

وفي عام ١٦٦٣ م وضعت الحكومة البريطانية قانونا آخر فرضت بموجبه على واردات المستعمرات البريطانية من الدول الأوروبية بأن تمر على موانئ بريطانية لدفع الضريبة هناك، ولكن الحكومة البريطانية كانت تدفع تعويضات لسكان المستعمرات بحيث تجعل أسعار هذه المواد رخيصة على السكان، كما أنها كانت مستوردة مباشرة من الدول الأوروبية . لقد حاول الأمريكيون تجاهل هذه القوانين، ولذلك كثرت شكاوي رجال الجمارك البريطانيين ضدهم وبناءا عليه فقد قام الملك جيمس الثاني، لمحاولة سد هذه الثغرة ، بوضع قانون جديد عام ١٦٦٩ م.

لقد فرض قانون ١٦٦٩ م على حكام المستعمرات بحلف اليمين بتطبيق قوانين البحرية بشكل صارم، وكل من يخالف ذلك يتعرض للعقوبة. لقد عهد إلى المجلس التجاري الذي كان يتبع

الملك مباشرة بأن يقوم بتنفيذ هذه القوانين، كما أعطى لرجال الجمارك حتى إيقاف السفن المشبوهة وتفتيشها.

أما قانون ١٧٣٣ م فقد حرم على المستعمرات البريطانية في أمريكا أن تستورد السكر من المستعمرات الأوروبية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، وأجبرهم على استيراد السكر فقط من الجزر الخاضعة لبريطانيا. وقد فرض هذا القانون ضرائب عالية على المخالفين، ولكن هذا القانون لم يطبق بشكل فعال.

إن محاولة بريطانيا السيطرة على تجارة المستعمرات كان لها محاسنها ومساوئها على اقتصاد هذه المستعمرات، كانت المساعدات المالية التي تدفعها الحكومة لإنتاج بعض المزروعات قد ساعدت المزارعين في المستعمرات على الحفاظ والاستمرار في الزراعة، كما كانت الحكومة البريطانية تدفع مساعدات مالية لأصحاب المخازن البحرية والأخشاب التي تستعمل لصناعة السفن. ومن ذلك نرى بأن هذه التنظيمات إنما فسرت لصالح سكان المستعمرات، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن تطبيقها لم يكن فعالا. وبناءا عليه، ففي عهد السيد روبرت والبول ودوق نيوكاسيل (١٧٢١-١٧٦٣ م) اتبعت الحكومة البريطانية سياسة (غض النظر) عن تطبيق هذه القوانين. كما لا يجب أن ننسى بأن تجارة المستعمرات كانت تستفيد من حماية البحرية البريطانية لها في عرض البحر .

سابعاً- التنظيمات الخاصة بالصناعات والعملة:

كانت الحكومة البريطانية تريد منع أي منافسة للصناعة البريطانية من قبل المستعمرات، ولذلك فقد أقرت بعض القوانين التي تمنع قيام بعض الصناعات في هذه المستعمرات من هذا هذه القوانين قانون الأصواف لعام ١٦٩٩ م الذي منع إنتاج الملابس الصوفية في المستعمرات الأمريكية، ثم قانون القبعات عام ١٧٣٢ م الذي منع إنتاج القبعات. ثم قانون الحديد عام ٧٥٠ م الذي منع إنتاج المصنوعات التي يكون فيها الحديد عاملا أوليا. هذه التنظيمات لم يكن لها أثر فعال على المستعمرات الأمريكية؛ حيث أن هذه المستعمرات في الواقع كانت معتمدة اعتمادا كليا على الصناعات البريطانية. صك العملات كان يعتمد على تشريعات تقوم بها المجالس العامة في

المستعمرات حسب التنظيمات التي يضعها البرلمان البريطاني، أو حسب تعاليم الحكام في الولايات؛ أولئك الذين كانوا يتلقون أوامرهم من البرلمان.